

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9413

الخميس، 7 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 15/10

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة (ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
	إكوادور السيد بيريس لوس
	الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي
	البرازيل السيد موريتي
	سويسرا السيدة بيرسفل
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيد أغيمان
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كارويكي
	موزامبيق السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود
	اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-26288 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/10.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما في سياق القرار 2378 (2017) بالتقدم المحرز والتحديات التي نواجهها في تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام واستراتيجيتها التنفيذية، أي المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام.

مضت خمس سنوات على إطلاق مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ويمثل إعلان الالتزامات المشتركة شهادة على توافق عالمي في الآراء والطموح إلى تعزيز البعثات وتوفير المزيد من الأمن لحفظة السلام التابعين لنا وجعلهم أكثر فعالية. وتركز المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، التي أطلقت في عام 2021، طاقتنا على المسائل التحفيزية ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق أهداف مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وسأتكلم اليوم بإيجاز عن النتائج التي تحققت حتى الآن. ولمزيد من التفاصيل، أحيل الأعضاء إلى تقريرنا مرحلي الأخير عن المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام الذي عُمم على اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وإلى الموجز المقتضب المعروف على الأعضاء وإلى تقرير الأمين العام عن الأداء في مجال حفظ السلام، الذي قُدم مؤخرا إلى المجلس.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشدد على مدى حاجتنا إلى دعم أقوى وأكثر اتساقا وتوحيدا من جانب الدول الأعضاء لتحقيق

الأهداف النهائية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أي المساعدة على إرساء السلام الدائم وإتاحة المجال لتحقيقه.

وكما قلنا دائما، فإن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام جهد جماعي، وحفظ السلام لن يزداد قوة إلا بازدياد قوة وحدة دولنا الأعضاء ودعمها. وتشكل الانقسامات المتزايدة فيما بين الدول الأعضاء، مقترنة بزيادة تعقيد نزاعات اليوم، تحديا هائلا لحفظ السلام وللمهمة الأوسع نطاقا المتمثلة في صون السلام والأمن.

إن حفظ السلام ليس عصا سحرية لمساعدة بلد ما على استعادته الاستقرار، ولكن بدعم من مجتمع دولي موحد، نُفذت العمليات السياسية واتفاقات السلام بنجاح. كما تطلب الأمر مساعدة بعثات حفظ السلام في مختلف البلدان التي سأذكرها. ونتيجة لذلك، تمكنت بلدان مثل سيراليون وكمبوديا وناميبيا وكوت ديفوار وتيمور - ليشتي وغيرها من الانتقال من النزاع إلى السلام بدعم من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبطبيعة الحال، لم يتطلب الأمر بعثات لحفظ السلام فحسب، بل أيضا الدعم القوي والموحد من الدول الأعضاء لتلك العمليات السياسية.

حتى عندما تبدو الحلول السياسية للنزاعات بعيدة المنال، وهو ما يحدث في أغلب الأحيان في الوقت الحاضر، يواصل حفظة السلام حماية أرواح المئات والآلاف من المدنيين في البلدان والمناطق التي ينتشرون فيها. وهذا ما تفعله، على سبيل المثال، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تحمي مئات الآلاف من المدنيين المعرضين لخطر العنف المباشر، على الرغم من التحديات والقيود الشديدة.

وتعمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا على حماية المدنيين من الأذى بالحفاظ على وقف إطلاق النار ومنع استئناف الأعمال القتالية في أماكن مثل جنوب لبنان وقبرص. وكما نعلم جميعا، فإن الحوادث في تلك المناطق يمكن أن تتحول بسهولة إلى استئناف الأعمال القتالية. وأشجع المجلس على النظر في البديل وتصور الكيفية التي ستتطور بها تلك الحالات إذا لم يكن حفظة

الأمم المتحدة عن استعدادها لمواصلة دعمها لتنفيذ اتفاق السلام، الذي لا يزال بالغ الأهمية للسلام والاستقرار في مالي.

حتى في الحالات التي لا تدعم فيها ولايات حفظ السلام بشكل صريح مهمة دعم العمليات السياسية، كثيرا ما تقوم البعثات بدور محوري في تهيئة الظروف المؤاتية لمواصلة المفاوضات أو استئنافها. وهذا مع يقع في قبرص، على سبيل المثال، حيث تعمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بشكل وثيق مع بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة لتعزيز التعاون بين الطائفتين وتيسير تدابير الثقة وبناء الثقة.

ويتطلب حفظ السلام الفعال أيضا القدرات والحالة الذهنية المناسبة. ونواصل استخدام نظام تأهب لقدرات حفظ السلام لتسريع الجداول الزمنية للنشر. فمذ تشرين الثاني/نوفمبر، نُشرت سبع وحدات من نظام التأهب، بما في ذلك وحدتان في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في إطار جهود إعادة تشكيل البعثة.

ونواصل أيضا تكييف التدريب والنشر مع احتياجات البعثات، على سبيل المثال بتنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل بشأن تدابير الاستجابة في مواجهة تهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (S/2021/1042). ومن بين الإجراءات الأخرى، شمل ذلك تنقيح الاحتياجات للوحدات التي تنشر في ثلاث بعثات لكفالة قدرتها على العمل بفعالية في بيئاتها التي تشكل تهديدا.

لكن عملنا لا يزال أبعد ما يكون عن الاكتمال. ويمكن أن تؤدي المحاذير، لا سيما غير المعلنة من جانب البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، إلى عرقلة فعالية بعثاتنا إلى حد كبير وتؤدي إلى نكسات عملياتية. كما أنها تشكل خطرا على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة الراغبة في بذل قصارى جهدها لتنفيذ الولاية. وأود أن أكرر موقفنا بأنه لا مكان للمحاذير غير المعلنة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

كما أنشد الدول الأعضاء سد الثغرات القائمة في القدرات. وسيكون الاجتماع الوزاري لحفظ السلام الذي سيعقد في أкра يومي 5 و 6 كانون

السلام في الميدان للاضطلاع بتلك الجهود اليومية. مع ذلك، يجب أن أشير إلى أنه بينما يؤدي حفظ السلام دورا حاسما في الحد من النزاعات العنيفة، على النحو المبين في الخطة الجديدة للسلام، فإن إنفاذ السلام خطوة بعيدة المنال جدا بالنسبة لحفظ السلام وينبغي تنفيذه في إطار طرائق مختلفة.

وفي عصر يزداد تعقيدا، تتطور البيئة التي ينتشر فيها حفظة السلام لدينا باستمرار. ففي العام الماضي، وصل عدد الوفيات المرتبطة بالنزاعات في جميع أنحاء العالم إلى أعلى مستوى له منذ 20 عاما. يشير النقاء الظواهر العالمية - التوترات الجغرافية السياسية وتغير المناخ والجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى مستقبل من الأزمات المتداخلة. ولكن يجب أن نواصل تعزيز فعالية حفظ السلام، الذي هو أحد أقوى الأدوات المتعددة الأطراف المتاحة لنا لإدارة النزاعات والمساعدة على حلها. وكما تشهد التقارير التي ذكرتها آنفا، فإننا نبذل قصارى جهدنا.

إن الاستراتيجيات السياسية التي تحظى بدعم متماسك وجماعي من الجهات الفاعلة الرئيسية هي حجر الزاوية في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ويجب أن تكون الحلول السياسية في صميم جميع الجهود. ويتجلى ذلك النهج في الأنشطة التي تضطلع بها بعثاتنا، وغالبا ما يتم ذلك بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين الذين يقودون العمليات السياسية.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على دفع عملية السلام قدما بتنفيذ استراتيجية سياسية متعددة السنوات، مقترنة بنهج أمني قوي واستباقي لردع الجماعات المسلحة.

وفي مالي، أدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دورا أساسيا في مساعدتها لفريق الوساطة الدولي الذي يدعم اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ولا سيما في المفاوضات فيما بين الأطراف. وهنا، أود أن أؤكد أنه حتى في الوقت الذي تواصل فيه البعثة انسحابها وفقا للقرار 2690 (2023)، أعربت

الدول قائما. إذ إن خمسة من أصل سبعة من حفظة السلام الذين قتلوا بسبب أعمال كيدية حتى الآن، في عام 2023، كانوا يخدمون في مالي. وأناشد جميع أعضاء المجلس المساعدة على كفالة أن نتمكن من المضي قدما في إنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بطريقة آمنة ومنظمة.

وتهدف مساهمة حفظة السلام إلى تحقيق أعلى مستوى من الأداء من جانب جميع الأفراد النظاميين والمدنيين. ويشمل ذلك العمل المسؤول تجاه البلدان المضيفة وسكانها، ليس في السلوك والانضباط فحسب، ولكن أيضا في البصمات البيئية للبعثات.

وتماشيا مع القرار 2436 (2018) وكما هو موثق في أحدث تقرير للأمم العام عن الأداء العام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نواصل جهودنا لتعزيز أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على جميع المستويات، بما في ذلك في المقر، وداخل البعثات، وفي صفوف العنصرين النظامي والمدني. لقد تحسنت أدوات تقييم الأداء، وكذلك الطريقة التي نتابع بها بنشاط تقارير التقصير في الأداء ونتخذ إجراءات علاجية.

ونواصل أيضا اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للادعاءات المتعلقة بجميع أشكال سوء السلوك، في الماضي والحاضر. لا يزال إنهاء الإفلات من العقاب على جميع أشكال سوء السلوك هدفا مركزيا، وقد اتخذنا تدابير صارمة في حالة وجود ادعاءات خطيرة، بما في ذلك من خلال إعادة الوحدات إلى الوطن عند الحاجة. ويتواصل الإبلاغ سنويا عن أعداد ثابتة من ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، على الرغم من أن العديد منها يتعلق بأحداث وقعت في السنوات الماضية. يجب علينا، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء، أن نعمل على كفالة اتخاذ تدابير وقائية، وإنفاذ عدم التسامح إطلاقا مع جميع أنواع سوء السلوك، والأهم من ذلك، دعم حقوق الضحايا وكرامتهم.

وإذ نحثل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا لا نفكر في الإنجازات التي تحققت فحسب، بل أيضا في كيفية تواصلنا وانخراطنا مع الجمهور والمجتمعات المحلية، وشرح ولاياتنا وتبديد الأكاذيب.

الأول/ديسمبر فرصة محورية لإعادة تأكيد الالتزام بحفظ السلام وتقديم التزامات جديدة بشأنه. أدعو جميع الدول الأعضاء إلى استعراض دليل إعلان التبرعات وورقة الاحتياجات من القدرات التي أصدرناها بغية تكيف تعهداتها في الاجتماع الوزاري مع الاحتياجات المحددة لدينا. وسيكون الاجتماع الوزاري أيضا فرصة حاسمة للدول الأعضاء للإعراب عن دعمها السياسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولا تزال المساهلة تجاه حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أولوية أساسية، بما يتماشى مع القرارين 2518 (2020) و 2589 (2021). وكما هو موثق في التقارير المرحلية الثلاثة عن المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام المنشورة حتى الآن، نواصل اتخاذ خطوات ملحوظة في تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، على الرغم من البيئات الأمنية المتزايدة التعقيد التي نعمل فيها.

لقد عززت جهود مثل خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام وتنفيذ استعراض بشأن تهديدات الذخائر المتفجرة إحرار تقدم في مجالات من قبيل حماية القوة، والدفاع المتكامل عن القواعد، ومكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ويساعد التقدم المحرز في استخبارات حفظ السلام والوعي بالأوضاع البعثات على التنبؤ بالتهديدات والتصدي لها، في حين أن تعزيز قدرات إدارة الأزمات الميدانية، مثل التدريب المنتظم على إجلاء المصابين واختبار الإجهاد، يسهم في تحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم. ويتوقف إحرار مزيد من التقدم على الدعم المستمر من الدول الأعضاء، ولا سيما في شكل مهارات ومعدات وخبرات متخصصة.

ولكن موت أحد حفظة السلام أمر جلل على الدوام. ويجب أن نتذكر ونكرم التضحيات التي قدمها حفظة السلام في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم حفظة السلام الـ 18 الذين قتلوا بسبب أعمال كيدية منذ إحاطتي التي قدمتها في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر S/PV.9123). في سياق الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لا تزال بيئة عمل البعثة خطيرة جدا. ولا يزال خطر الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة من غير

بشأنها. وتحقيقاً لتلك الغاية، بات من الضروري ضمان المشاركة السياسية للدول الأعضاء ومجلس الأمن على وجه الخصوص. وأحثّ أعضاء المجلس على العمل مع البلدان المضيفة، عند الاقتضاء، لمساعدتنا على المضي قدماً في التنفيذ الفعال ودون عوائق لولايات مجلس الأمن.

إن النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهو أولوية أساسية في حفظ السلام، يزيد من فعالية حفظ السلام. ومشاركة المرأة في العمليات السياسية أمر حاسم للجهود الرامية إلى تحقيق حلول سياسية مستدامة، ونحن نواصل جهودنا لدعم تلك المشاركة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، دعمت البعثة بنشاط مشاركة المرأة في عملية نيروبي، مما أدى إلى تمثيل نسائي بنسبة 40 في المائة في الجولة الثالثة من المشاورات بين الحكومة وممثلي الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية. وما زلنا نخطو أيضاً خطوات كبيرة في استراتيجية تكافؤ الجنسين للقوات النظامية. واعتباراً من أيار/مايو، شكلت النساء 25,6 في المائة من الأفراد النظاميين. واعتباراً من اليوم، تشكل النساء 38 في المائة من رؤساء عمليات حفظ السلام التي يقودها المدنيون و 33 في المائة من نواب رؤسائها. وعملاً أيضاً على تعزيز ظروف العمل والمعيشة المراعية للمنظور الجنساني. وأدعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى تكثيف الجهود لإزالة الحواجز على الصعيد الوطني وزيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام، بما في ذلك على الصعيد المدني. كما أن التكنولوجيا والبيانات بالغة الأهمية لمستقبل حفظ السلام. ومن الأمور المحورية في ذلك التنفيذ الجاري للاستراتيجية المتعلقة بالتحول الرقمي لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولئن كنا قد أحرزنا تقدماً نحو ضمان وجود قوات لحفظ السلام تتمتع بالحداثة التكنولوجية وتستند إلى البيانات، فإن الأمر يتطلب مزيداً من الاستثمار في قدرات البيانات بين الأفراد لضمان إمكانية الاستفادة من البيانات على نحو سليم من أجل اتخاذ قرارات فعالة.

ونواصل استباقياً الدفع قدماً بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة ولكننا نبقي أيضاً قيد نظرنا الحاجة إلى الاستعراض المستمر وتوسيع جهودنا لضمان أن يظل حفظ السلام مناسباً للغرض.

لقد أبرز الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري مؤخراً لأنشطة التواصل الاستراتيجي عبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/2023/282) أن الاتصالات الاستراتيجية الفعالة والاستباقية تساعد على إدارة التوقعات فيما بين الحكومات المضيفة والسكان المضيفين. وتقوم عدة بعثات الآن بإجراء دراسات استقصائية منتظمة للتصورات من أجل فهم أفضل لمواقف السكان المحليين وتوقعاتهم، ونعمل على زيادة بناء القدرات والخبرات في ذلك المجال. كما أن الإبلاغ عن أهداف حفظ السلام وإنجازاته يدعم التعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية، الأمر الذي يمكن أن يعزز فعاليتنا.

وكتدبير استباقي، تظهر حملتنا العالمية "السلام يبدأ بي" تأثيرنا الملموس على من نخدمهم والتزامنا الجماعي بالسلام. ونعمل أيضاً على زيادة هذا النوع من المشاركة الاستباقية لوسائل الإعلام في المقر وفي إطار بعثاتنا. ونحن نتخذ إجراءات حازمة ضد جميع أشكال المعلومات المغلوطة والمضللة التي تتداخل مع عمل بعثاتنا. على سبيل المثال، حددت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخراً قصة كاذبة على الإنترنت، في غضون ساعات من ظهورها، تدعي أن أحد حفظة السلام قد اعتقل بتهمة تهريب الأسلحة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود، بما في ذلك ضمان حصولنا على مجموعات المهارات المناسبة في المقر وفي بعثاتنا على حد سواء للتصدي على نحو ملائم للمعلومات المغلوطة والمضللة.

إن الأولوية الأخيرة للمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، وهي التعاون مع الدول المضيفة، قائمة على الشفافية والاحترام المتبادل والحوار المفتوح. ومن خلال المناقشات الاستباقية مع السلطات الوطنية، تمكنا في كثير من الأحيان من التصدي للتحديات الحرجة، مثل احتجاج موظفي الأمم المتحدة أو القيود المفروضة على حريتهم في التنقل، ولكن هذا لا يكفي دائماً. وكما يعيد القرار 2518 (2020) التأكيد، فإن الحد من انتهاكات اتفاقات مركز القوات عبر البعثات أمر بالغ الأهمية. وبغية تعزيز تعاوننا مع الدول المضيفة، نعمل على تحسين توثيق انتهاكات اتفاقية مركز القوات والتواصل مع المجلس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لاكروا على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها خلال رئاستكم لمجلس الأمن، سيدي، فإننا نودّ أن نهنئكم وفريقكم ونتمنى لكم كل التوفيق في فترة رئاستكم. وأودّ أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته المقدمة للمجلس على خلفية تقرير الأمين العام الشامل عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى الرغم من أن عمليات حفظ السلام الحالية معقدة بسبب البيئات الخطرة والظروف الصعبة، تواصل غانا التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين وأهمية عمليات حفظ السلام بوصفها أداة أساسية لتلك الجهود. ونعترف بالإسهامات الكبيرة التي قدمها حفظة السلام وحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، ونشيد بجميع ذوي الخوذ الزرق الذين جادوا بأرواحهم من أجل قضية السلام. وفي هذا الوقت، نتذكر الرجال والنساء الشجعان الذين سقطوا أثناء أداء واجبهم ونحتّ جميع الأطراف المتحاربة على أخذ تضحياتهم في الحسبان وإعادة الالتزام بالسلام.

يبحث تقرير الأمين العام في المدى الذي بلغناه في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك المعايير المستخدمة لتقييم أداء حفظ السلام، وتفصيل عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية للمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، وتوصيات لزيادة تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لضمان قدرتها على تحقيق كامل إمكاناتها. ونرحّب بالتقرير ونؤيد دعوة الأمين العام لمجلس الأمن والجمعية العامة إلى التفكير بشكل كلي في القيود المفروضة على حفظ السلام ومستقبله. إن ذلك التفكير ضروري بشكل خاص بالنظر إلى سياقات النزاعات التي يطلب من حفظ السلام أن يستجيب لها اليوم. وكما يبرز تقرير الأمين العام، كثيراً ما تتسم سياقات النزاعات اليوم بالتوترات الجيوسياسية، وانتشار الجماعات المسلحة، والإقصاء، وأوجه

وفي السنوات القليلة الماضية، كلفنا مجلس الأمن بالقيام بذلك، لا سيما من خلال القرارات 2518 (2020) بشأن سلامة وأمن حفظة السلام، و 2589 (2021) بشأن المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام، و 2436 (2018) بشأن أداء عمليات حفظ السلام، و 2594 (2021) بشأن انتقال عمليات حفظ السلام. لذلك فإن معظم الأعمال التي نكرتها، إن لم يكن كلها، هي بالفعل تكليف من الدول الأعضاء. وبما أن الانسحاب من مالي يخلق ضغطاً أكبر على قابلية التوسع، أود أن أعتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن التمسك بمسؤولياتنا والوفاء بها، على النحو المنصوص عليه في القرارات، يتطلب موارد وإرادة سياسية على حد سواء. وحفظ السلام، في جوهره، هو أداة سياسية. وترتبط فعاليته بدعم سياسي قوي من المجلس. وفي حين أن الولايات الواضحة ذات الموارد الكافية هي أساس النجاح، فإن تعاون الدول المضيفة والرغبة الحقيقية لدى الأطراف في السعي إلى السلام أمران حاسمان أيضاً.

وإذ نفكر في السنوات الـ 75 الماضية، هناك أمثلة كثيرة على العمليات السياسية الناجحة التي تدعمها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت الراهن، ومع تزايد انقسام المجتمع الدولي، سيكون لجهود حفظ السلام دعماً للعمليات السياسية سجل إنجازات أقل اتساقاً. بيد أن أهداف بعثاتنا في المدى المتوسط لا تزال ذات فائدة عظيمة، بما في ذلك حماية أرواح عدد لا يحصى من المدنيين، والحفاظ على وقف إطلاق النار، ومنع التصعيد واستئناف الأعمال القتالية. وبالنسبة للعديد من السكان في الخطوط الأمامية للنزاع، يشكّل وجود بعثات لحفظ السلام رادعاً هاماً يمنع حدوث واقع أكثر قتامة. وبينما نواصل العمل على تحسين حفظ السلام واستكمالها لمواجهة الطابع المتطور للتهديدات التي يتعرض لها السلام، يجب أن نكون مجتهدين في تقييم قيمتنا المضافة وكفالة توافق قدراتنا ومواردنا مع أهدافنا. إن تقاني جميع الجهات المعنية خلال خمس سنوات من مبادرة العمل من أجل حفظ السلام قد أثمر عن نتائج. ولكن لا يمكننا أن نكون راضين عن أنفسنا. فلنجدد التزامنا بإصلاح حفظ السلام ومواصلة البناء على نجاحاتنا المشتركة. وفي الختام، أود أن أشكر الدول الأعضاء على مناصرتها لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمجالات ذات الأولوية في المبادرة المعززة.

التي نضعها تحت تصرف بعثات حفظ السلام وما نحن على استعداد لمنحه لأفرقة الأمم المتحدة القطرية للاضطلاع بالمهام المتبقية والمهام التي تدعم السلام وتوفير المزيد من الموارد لهذه المهام.

ولا تزال غانا ملتزمة بالنهوض بفعالية بعمليات حفظ السلام وتتطلع، كما ذكر وكيل الأمين العام أيضاً، إلى استضافة مؤتمر وزاري ناجح بشأن حفظ السلام في أكرام يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر. ونشجع مشاركة جميع الوفود ونحن على استعداد لتيسير هذه المشاركة.

ونشر بالتناوب بأن المواضيع الخمسة التي اختيرت للمؤتمر الوزاري، استناداً إلى الاجتماعات التحضيرية الأربعة التي سيعقد آخرها في الشهر المقبل في كيغالي، ستؤدي إلى تقديم التعهدات اللازمة لدعم تنفيذ المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام - وهذه المواضيع هي سلامة الأفراد النظاميين وأمنهم؛ والتواصل الاستراتيجي، بما في ذلك خطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة؛ والصحة العقلية لحفظة السلام؛ ومشاركة المرأة في حفظ السلام؛ وحماية المدنيين.

في الختام، وعلى نحو ما أبرز الأمين العام في موجزه السياسي بشأن "خطة جديدة للسلام"، يتعين على المجلس والأمم المتحدة بصفة عامة تبني عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا، والممولة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، إذا أردنا أن نكون فعالين وناجحين في إسكات البنادق في القارة الأفريقية. وبوصفه شريكاً إقليمياً يعول عليه، فإن عزم الاتحاد الأفريقي على مساعدة المجلس في صون السلام والأمن القاريين يحمل في طياته أفضل الإمكانيات للحفاظ على مصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولصون السلام حيثما توجد قيود واضحة فيما يتعلق بحفظ السلام. ولذلك، نتطلع إلى اعتماد مشروع قرار إداري بشأن هذه المسألة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لآكروا على إحاطته وقيادته المستمرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

عدم المساواة، والتهميش الاجتماعي والسياسي، وانعدام الأمن المناخي، والتطرف العنيف، والإرهاب، وانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة، إضافة إلى انعدام الأمن الغذائي. وفي بعض الحالات، تتطلب تلك الظروف أن نبتعد عن النموذج التقليدي لحفظ السلام حيثما يكون ذلك مناسباً. وفيما يتعلق بالإحاطة التي قدمت اليوم، نود أن نبرز ثلاث نقاط رئيسية:

أولاً، نشدد على ضرورة ضمان أولوية السياسة في ولايات بعثات حفظ السلام، وأن يعمل المجلس نفسه على تبسيط الولايات لضمان أن تكون واقعية ومتناسبة مع القدرات المعروفة لما يمكن أن تتجزه بعثات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، يجب أن نعمل بطريقة يمكن أن تدعم بعثات حفظ السلام في تسخير الشراكات ذات الصلة لتنفيذ استراتيجية سياسية متماسكة وموحدة لحل النزاعات، بينما نسد أيضاً الفجوات بين توقعات السكان المحليين وما يمكن أن تقدمه بعثات حفظ السلام واقعياً.

ثانياً، نشدد على ضرورة إعطاء الأولوية لعمليات حفظ السلام بوصفها جزءاً لا يتجزأ من العمليات الأوسع نطاقاً من أجل السلام، لا عملاً يجري في الخفاء. وفي حين أن عمليات حفظ السلام قد لا تكون لديها القدرة على معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات معالجة كاملة، فإنها تبين أن عمليات حفظ السلام يمكن أن يكون لها أثر تحويلي. ولذلك ينبغي هيكلة حفظ السلام وتنفيذه بعناية لتحقيق نتائج مستدامة في إدارة النزاعات وتهيئة بيئة مؤاتية للسلام والاستقرار الدائمين.

ثالثاً، نحث على اتباع نهج استراتيجي أقوى إزاء مسألة الفترات الانتقالية. إن عمليات السلام لا تنتهي بمغادرة آخر حفظة السلام، ولا ينبغي أن ينتهي التزامنا بذلك أيضاً. فيجب علينا، قبل بعثة حفظ السلام وأثناءها وبعدها، أن نستفيد استفادة كاملة من مجموعة أدوات السلام القائمة، وكذلك أن نجعل بناء السلام محورياً في كسر حلقات التخلف الإنمائي والنمو غير العادل والنظم السياسية المعيبة أو المعسكرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تضيق الفجوة الهائلة بين الموارد

ومع انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من البلد واقترب موعد الفترة الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن تطبق الدروس المستفادة من عمليات الانتقال السابقة لحفظ السلام. وينبغي، على وجه الخصوص، أن نحذر من انسحاب عمليات حفظ السلام على أساس زمني، وليس على أساس الظروف، الأمر الذي يمكن أن يعرض الأرواح وعمليات السلام للخطر.

في الختام، أود التشديد على الأهمية المستمرة التي توليها المملكة المتحدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تظل أداة أساسية للاستجابة لتحديات السلام والأمن. ويجب علينا في المجلس أن نواصل ضمان أن يكون حفظ السلام متناسبا مع التحديات العصرية وأن يحظى بدعمنا الكامل. وعلى الصعيد الوطني، لا نزال ملتزمين بالتزاما كاملا بالمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام ومجالات الالتزام الثمانية ذات الأولوية المنصوص عليها فيها.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر وكيل الأمين العام السيد لأكروا على إحاطته القيمة.

تُعد هذه المناقشة في وقت تواجه فيه عمليات حفظ السلام تحديات متنامية بسبب تفاقم النزاعات المسلحة وتصاعد أعمال العنف والتحريض ضد قوات حفظ السلام، كما أوضح السيد لأكروا كذلك. ومع تطلعنا إلى مناقشة هذه التحديات خلال مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري بشأن حفظ السلام والمقرر عقده في غانا نهاية هذا العام، نرى أن اجتماع اليوم يمثل فرصة سانحة لتبادل الآراء حول سبل تحسين عمليات حفظ السلام، مع الأخذ في الاعتبار خطة الأمين العام الجديدة للسلام. وبناء على ذلك، أود أن أتطرق إلى أربع نقاط.

أولاً، يجب على مجلس الأمن تجديد ولايات بعثات حفظ السلام على نحو يستجيب للتطورات القائمة على الأرض، خاصة حين تواجه هذه البعثات تحديات جسيمة تحد من قدرتها على تنفيذ ولاياتها، مثل تقييد حركتها من قبل الجماعات المسلحة. ومن المهم في هذا السياق توفير الموارد والمعدات اللازمة لبعثات حفظ السلام لتعزيز قدرتها على

تشيد المملكة المتحدة بحفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم في هذا العام سعياً إلى تحقيق السلام. فحفظ السلام يعتمد على عزم موظفي الأمم المتحدة وتفانيهم. وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، يجب أن ندعمهم من خلال توفير ما يلزم من تدريب ومعدات وتحسين الوعي بالتهديدات وكفالة توفر الخدمات الطبية. وهذا أيضاً واجب جميع الدول المضيفة والدول الأعضاء.

وتواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدورها، حيث تدرّب الآلاف من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة كل عام. وبوصفنا مساهماً رئيسياً بالتمويل من خارج الميزانية - أكثر من 2.8 مليون دولار في عام 2022 - فإننا لا نزال ملتزمين بدعم إصلاح حفظ السلام.

كما أننا ملتزمون بالنهوض بمشاركة المرأة في عمليات السلام وحفظ السلام من خلال دعمنا لـ "قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا" وصندوق "مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام"، الذي ساهمنا فيه بمبلغ 9 ملايين دولار حتى الآن. ونتطلع إلى مواصلة مناقشة تلك المسائل خلال المؤتمر الوزاري بشأن حفظ السلام الذي سيعقد في غانا في كانون الأول/ديسمبر.

لا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه تحديات مستمرة، كما سمعنا اليوم. وحملات التضليل ضد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام آخذة في الازدياد، مما يقوض قدرتها على تنفيذ الولايات بأمان وفعالية. ونحن ممتنون لمضيفينا المشاركين، رواندا وهولندا وإندونيسيا، على دعمهم قبل الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوزاري بشأن حفظ السلام والمزمع عقده في الشهر المقبل لمناقشة سبل مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة.

ولا تزال البعثات تعاني أيضاً من القيود المفروضة على حرية التنقل ومن انتهاكات اتفاقات مركز القوات، بما في ذلك في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ولبنان والصحراء الغربية. وليست بعثات حفظ السلام وحدها هي التي تعاني عندما تهمل الحكومات المضيفة التزاماتها؛ فالأشخاص الذين يحميهم حفظة السلام هم من يدفع الثمن في كثير من الأحيان. ويجب على الدول المضيفة أن تسمح بالتنفيذ الآمن والفعال لولايات البعثات.

كما نشيد بتحسينات الجارية لتعميم المنظور الجنساني في كافة جوانب عمليات حفظ السلام، مع تأكيدنا على الحاجة لتوفير الخبرات اللازمة للاستجابة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وبدورها، تواصل دولة الإمارات التزامها بتعزيز مشاركة المرأة في مجال السلام والأمن، بما في ذلك عبر "مبادرة فاطمة بنت مبارك للمرأة والسلام والأمن" التي تعمل، بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على بناء قدرات النساء من آسيا وأفريقيا في مجالات العمل العسكري وحفظ السلام.

وختاماً، أؤكد على التزامنا بتنسيق الجهود الدولية للمساهمة في تحسين أداء عمليات حفظ السلام. ونتطلع في هذا السياق إلى نتائج مناقشات حلقة عمل الأمم المتحدة الثانية بشأن "إدارة أداء قادة شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام"، والتي تستضيفها دولة الإمارات الأسبوع المقبل. ولا يفوتني هنا أن أعرب عن تقديرنا لكافة قوات حفظ السلام، وأن أوجه تحية إجلال وتقدير لمن سقطوا أثناء تأدية مهامهم النبيلة في خدمة السلام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته الشاملة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على التزامهم الثابت بالوفاء بواجبهم النبيل في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة، معرضين حياتهم للخطر يوميا. كما نقدم تعازينا للدول وأسرى الذين قتلوا في العمليات.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة هامة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وعلى مدى 75 عاماً، وبفضل ذوي الخوذ الزرق، نجحنا في تهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام الدائم والحفاظ عليه في العديد من البلدان. وخلال تلك الفترة، قطعت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام شوطاً طويلاً، من بعثات المراقبة المدمجة التي لا تزال موجودة حتى يومنا هذا إلى الوجود المعقد المتعدد التخصصات الذي يضم عشرات الآلاف من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمهنيين المدنيين. وهذا الاستعداد للتكيف مع الظروف المتغيرة هو الذي ميز دائماً حفظ السلام ومكنه من الوفاء بولايته بفعالية وكرامة.

الصمود في وجه هذه التحديات، وبالتالي تمكينها من الاضطلاع بكافة مسؤولياتها على أكمل وجه.

ثانياً، نرى ضرورة التوصل لتفاهم مشترك وواضح مع الدول المضيفة حول ولايات بعثات حفظ السلام، بما يضمن التنفيذ الفعال لهذه الولايات والحفاظ على سلامة وأمن قوات حفظ السلام وإنجاح العمليات الانتقالية. فمسألة التعاون مع الدول المضيفة تعد إحدى الركائز الأساسية السبع في "المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام" التي أطلقها الأمين العام، ومن المهم الأخذ بها وإجراء مناقشات شفافة وعملية مع الحكومات المضيفة لإرساء الثقة اللازمة وترسيخ التعاون الدائم معها. كما نرى أن استخدام وسائل بديلة، مثل عمليات النشر المشتركة وتوضيح دور الحكومات المضيفة وكيفية انخراطها في ولايات حفظ السلام، سيساهم في تعزيز التعاون على الأرض والتعامل مع توقعات المجتمعات المحلية بشأن بعثات حفظ السلام.

ثالثاً، يجب على المجتمع الدولي مواصلة تطوير أساليبه في التصدي لخطاب الكراهية والتطرف وانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة والتي تؤثر على أمن وسلامة قوات حفظ السلام، وتتسبب في تأجيج النزاعات والتوترات بين المجتمعات. وهذا تحدياً ما أقره مجلس الأمن حين اعتمد قراره 2686 (2023) في حزيران/يونيه الماضي. ونشدد، في هذا الإطار، على أهمية تنفيذ هذا القرار الذي يطلب من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة رصد خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف وإدراج معلومات بشأنه في التقارير الدورية المقدمة للمجلس لأهمية ذلك في تحسين فهمنا بشأن هذه القضايا، وبالتالي معالجتها. كما أن تمكين ودعم المجتمعات المضيفة من خلال النظر في تعيين خبراء إعلام استراتيجيين في بعثات السلام سيساهم في تنفيذ هذا القرار بطريقة عملية.

رابعاً، نشدد على أهمية تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام لمحورية دورها في إنجاح هذه العمليات، حيث تدعم دولة الإمارات الخطوات المتخذة في هذا الجانب، ومنها الجهود المستمرة لتنفيذ "استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين".

المعلومات المضللة كذريعة لفرض رقابة على النقد العادل لذوي الخوذ الزرق. وحيثما يقوم حفظة السلام بعمل جيد في أداء مهامهم، لا أحد يستمع إلى افتراءات. ولكن الحقيقة هي أن التقييمات النقدية غالبا ما تكون دليلا على خيبة أمل سكان الدول المضيفة من عمل البعثات. ولهذا السبب، ينبغي إيلاء اهتمام كبير لشواغل وأولويات البلد المضيف والسكان المحليين. وينبغي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تشرح ولاياتها، وأن تعمل بنشاط أكبر مع السكان من خلال الإذاعة والتلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي، وأن تنفذ مجموعة متنوعة من المشاريع المحلية السريعة الأثر. وكل ذلك يمكن أن يساعد على إقامة علاقة بناءة مع السكان المحليين واتصالات موثوقة، وبالتالي تعزيز سلطة الأمم المتحدة.

وهناك مشكلة خطيرة أخرى هي التناقضات بين المهام الموكلة إلى حفظة السلام والموارد المتاحة لهم للقيام بها، مما يخلق توقعات مبالغ فيها بين السكان. ونعتقد أن التركيز الرئيسي لحفظة السلام ينبغي أن يظل منصبا على تحقيق المصالحة من خلال الحوار وتهيئة الظروف المؤاتية للعمليات السياسية. وينبغي أن يركز البحث عن حلول سياسية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن أسباب نشوء النزاع. وبدون تحديد الهدف، من الصعب تحديد الموارد المناسبة. وللأسف، نحن نشهد حالات تختلف فيها الآراء بشأن تلك المسائل اختلافا كبيرا بين الأطراف المتحاربة، والأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية، وأصحاب المصلحة الخارجيين، وكذلك في مجلس الأمن. ومن دون حلول سياسية، من المستحيل الاتفاق على ولايات واضحة وواقعية، وكسب ثقة الدول المضيفة، وكفالة الدعم الفعال للجهود الإقليمية. ومن عواقب هذه الخلافات في عدد من المناطق حول العالم أن غياب النتائج التي يحققها تواجد الأمم المتحدة يدفع البلدان إلى البحث عن خيارات إقليمية أو ثنائية أخرى. ونعتقد أنه في الحالات التي يغيب فيها السلام وترتفع التهديدات الإرهابية، فإن إشراك الأطراف الفاعلة الإقليمية بناء على طلب الدولة المضيفة هو وسيلة فعالة لإحلال السلام والأمن.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عنصر رئيسي في جدول الأعمال الدولي الحالي بصفة عامة، وفي

وفي الوقت نفسه، تشكل التحديات التي تواجه جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم مصدر قلق بالغ بشأن مستقبل عمليات حفظ السلام. إن الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومطالب كينشاسا ببدء سحب وجود الأمم المتحدة من جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول نهاية العام، قد أجبرنا على التفكير في الأسباب الحقيقية لعدم الرضا بين الدول التي وافقت في الأصل على نشر حفظة السلام على أراضيها. وتشمل تلك الأسباب عدم إيلاء الاعتبار الكافي لرغبات الدول المضيفة وبعض الأولويات الخاطئة، مع تحول التركيز إلى مسائل ثانوية مثل حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية والمناخ. وهناك عامل إضافي هو ما يسمى بالطبيعة المتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام الحديثة، والتي كثيرا ما يصرفها عن مهامها الأساسية وتؤدي إلى تضالٍ للتنسيق الداخلي. وليس من المستغرب أن تختلف الوحدات المختلفة داخل نفس المهمة في فهمها لأدوارها.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام موجودة منذ سنوات عديدة في عدد من المناطق، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من السياق السياسي المحلي وعملية إدارة النزاعات بدلا من أن تكون أداة لحل ذلك النزاع. ونتيجة لذلك - وقد شهدنا ذلك في كثير من الأحيان في الآونة الأخيرة - هناك استياء عام متزايد من الطريقة التي ينفذ بها حفظة السلام ولايتهم. وفي العديد من الحالات القطرية، نرى نهجا متعاليا وتفسيرا تعسفيا لمفاهيم من قبيل حتمية الاحترام غير المشروط لسيادة الدول المضيفة والتقييد الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام - كفالة موافقة الأطراف والحياد والامتناع عن استخدام القوة، إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. ومن المؤسف أن هذا النهج لم يفعل شيئا سوى زيادة تدهور العلاقات.

وما يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا هو مسألة تزايد المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة عن الأمم المتحدة، التي كانت مؤخرا موضوع مناقشة نشطة في مختلف المحافل داخل المنظمة. وهو يتطلب نهجا معقدا، لأن الردود السلبية على بعثات الأمم المتحدة ليست بالتأكيد دائما محاولات لتشويه سمعة المنظمة، وينبغي ألا تستخدم مكافحة

العامّة (لجنة الـ 34). وتستمد قراراتها شرعيّتها من التكوين العالميّ لعضويتها، التي تضمّ جميع المشاركين النشطين في عمليات السلام، ومن طبيعة عملها بتوافق الآراء. وينبغي للأمانة أن تتابع عن كثب مسار المناقشات التي تجري داخل لجنة الـ 34 وأن تأخذ نتائجها في الاعتبار في عملها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على مسألة حساسة مثل جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليل المعلومات في مجال حفظ السلام. وكما نعلم من آخر تقرير للأمين العام عن أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أنشأت الأمانة العامة أكاديمية للاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام. ومع ذلك، فإنّ الدول الأعضاء لم تُصدر لها توجيهات مباشرة بإنشاء مثل هذه الأكاديمية، ومن غير المقبول أن تتجاهل الأمانة استنتاجات لجنة الـ 34 أو تفسرها تفسيراً تعسفياً عند اتخاذ قرارات إدارية. ونتوقع أن نرى نهجاً مماثلاً فيما يتعلق بالاتفاق على مبادرة الأمين العام لوضع خطة جديدة للسلام. وسيكون من المهم أن تُؤخذ المجموعة الكاملة من وجهات نظر الدول الأعضاء في الاعتبار عند وضع تلك المبادرة.

وأود أن أوكد للمجلس أن روسيا، بوصفها أحد أعضائه الدائمين، تتحمل مسؤولية خاصة عن منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها، وتركز على تعزيز قدرة منظمتنا العالمية على حفظ السلام والتصدي للأزمات.

السيد موريتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى الرئاسة الألبانية على تنظيم هذه الجلسة، وكذلك إلى وكيل الأمين العام لآكروا على إحاطته.

تدرك البرازيل من واقع التجربة أهمية بعثات الأمم المتحدة للسلام. فخلال السنوات الـ 70 الماضية، شارك أكثر من 55 000 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة البرازيليين في بعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ونعرب عن تقديرنا التام وامتناننا البالغ لأولئك الذين كثيراً ما يخاطرون بحياتهم في بيئات عدائية. وهم يستحقون دعمنا الصادق. وتقع على عاتق حفظة السلام من الرجال والنساء مهمة حاسمة الأهمية، وهي المساعدة في تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق

مجلس الأمن بصفة خاصة. لقد دأبنا على الدعوة إلى تطوير هذا التعاون على أساس ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الثامن منه. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن رابطات التكامل الإقليمي، وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي، والتي لديها معرفة مباشرة بمشاكل أعضائها، يمكن أن تؤدي دوراً بناءً في دعم تطلعات الدول إلى كفالة أمن ورفاه مواطنيها. إن إجراء تقييم شامل من جانب بلدان المنطقة للتهديدات القائمة وسبل التصدي لها، والاستعداد لتحمل مخاطر القيام بذلك، وإنشاء نظام متنسق وفعال للقيادة والسيطرة يقوم على الثقة والتعاون، هي بمثابة مفاتيح نجاح الجهود الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى المزايا التي لا يمكن إنكارها للجهود الإقليمية مقارنة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي القدرة على الاستجابة السريعة للتحديات والتهديدات الناشئة.

والتعاون البناء مع الدول المضيفة شرط أساسي للتنفيذ الفعال لعمليات حفظ السلام. فهي في نهاية المطاف التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، والقضاء على أسباب الأزمة وتحقيق الانتعاش بعد انتهاء النزاع. وينبغي ألا ننسى أبداً أن حل أزمة داخلية في بلد ما هو عملية معقدة ومضنية وطويلة في كثير من الأحيان، ويجب أن تكون ذات طابع وطني وأن تأخذ في الاعتبار مصالح كل قطاع من قطاعات السكان. ولا توجد صيغة عالمية. والمطلوب هو نهج فريد يستند إلى الخصوصيات الاجتماعية والتاريخية والثقافية والحضارية لكل مجتمع. وحكومة الدولة نفسها هي وحدها القادرة على كفالة ذلك العقد الاجتماعي المستقر. ونحن نعتبر الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مثلاً إيجابياً على إقامة تعاون مع سلطات الدولة المضيفة. وقد نجحت الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالنتين روغواييزا، في إقامة حوار وثيق مع بانغي. وفي ذلك الصدد، ينبغي لنا جميعاً أن نتذكر أن أحد المبادئ الأساسية لحفظ السلام هو موافقة الأطراف. وبدونها يصبح عمل حفظ السلام مستحيلًا.

وفي الختام، نود أن نشدد على أن المنبر الرئيسي لمناقشة التطورات الرئيسية في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن يظل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية

بالجهود المبذولة لتحديد الثغرات وصياغة سياسات مستكملة، مثل تلك التي أوصت بها مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لعام 2018 والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام.

ونؤيد أيضا النهج المقترح في الخطة الجديدة للسلام إزاء ضرورة تعزيز عمليات السلام والشراكات. ويشير الأمين العام عن حق في تقييمه إلى الفجوة الواضحة بين ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما يمكن للبعثات أن تتجزه فعلا. وتلك مهمة ملحة بين أيدينا.

ويكتسي تأثير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الأداء العملي أهمية خاصة ونرحب بإدماج تلك الخطة في أولويات المبادرة المعزز للعمل من أجل حفظ السلام.

وفي سياق بيئة تزداد فيها النزعة العدائية تجاه حفظة السلام، تؤكد أهمية الاتصالات الاستراتيجية بوصفها أداة قوية لتحسين الأداء العام لعمليات الأمم المتحدة، ليس في مكافحة المعلومات المضللة فحسب ولكن أيضا في تعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية.

ويكتسي التزامنا بمعالجة تلك المسائل وغيرها من المسائل التي أثرت اليوم على النحو الملائم أهمية بالغة إذا أردنا الحفاظ على فعالية عمليات حفظ السلام وشرعيتها وتعزيزهما.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته.

تواجه عمليات حفظ السلام بيئة تتزايد فيها الصعوبات على الصعيد السياسي والعملي. وسعيا لدعم حفظ السلام بوصفه أحد أكثر الأدوات المتاحة للأمم المتحدة فعالية في تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما، يتحتم أن تبدي جميع الجهات صاحبة المصلحة التزاما وأن تقدم ما يلزم من الدعم السياسي. وينبغي لمجلس الأمن أن يذكّر نفسه بأهمية أن يُظهر دعمه الموحد لجهود حفظ السلام وبمسؤوليته عن توفير ولايات واقعية ومحددة جيدا وقابلة للإنجاز، مع التسليم بالقيود التي قد تواجهها عمليات حفظ السلام في تنفيذ تلك الولايات، على النحو المشار إليه في آخر تقرير للأمين العام عن

السلام الدائم والتنمية المستدامة. ونرى أن من الضروري أن نستثمر في ركيزة الأمن وأن نرسي الأساس الراسخ في الوقت نفسه لمبادرات التنمية المستدامة، مع مراعاة أن الأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز كل منهما الآخر.

ونتفق مع الأمين العام في رأيه بأن حفظ السلام يظل عنصرا محوريا في سلسلة استجابات الأمم المتحدة للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وإذا أردنا لذلك أن يستمر، يجب أن تلتزم عمليات حفظ السلام بالمبادئ الأساسية لموافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالتي الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية.

إن منظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام تمر بمرحلة حرجة. وتشير التوترات بين البعثات والبلدان المضيفة وحوادث العنف المتكررة إلى تزايد التحديات التي تواجه بعثات حفظ السلام. وقد شهدنا مؤخرا أحداثا مثيرة للقلق شملت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، فضلا عن قرار سحب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي السودان، أثرت الأحوال المتدهورة على قدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على الاضطلاع بولايتها. وتختلف أسباب هذه التوترات ويتفاوت حجمها بشكل كبير.

وعلى أية حال، ينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية ويتصرف وفقا لواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يصمم ولايات واقعية ومناسبة لتحقيق الغرض المنشود منها على حد سواء. ويجب أن يشرف المجلس على تنفيذها بطريقة منهجية من أجل تعديلها في ضوء تغير الأوضاع. وعلى سبيل المثال، عند التعامل مع ولايات معقدة ومتعددة الأبعاد - وهو ما يزداد حدوثه - ينبغي للمجلس أن يكفل حصول البعثات على الأدوات المناسبة لأداء واجباتها بفعالية. وينبغي أيضا أن يكون المجلس قادرا على أن يكتشف في الوقت المناسب عندما تتغير الظروف على أرض الواقع بصورة لا تتطلب وجود عمليات الأمم المتحدة للسلام أو تبرره أو تسمح به. ونشيد

ويلزم أن تسهم عمليات حفظ السلام في تحقيق السلام المستدام ومنع تجدد النزاع. ولذلك، يجب أن يشكّل تسليم عمليات حفظ السلام لمسؤولياتها بسلاسة إلى كيانات أخرى، مثل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، معيارا حاسما لقياس أدائها. ومن هذا المنطلق، ندعو المجلس، على مستوى المقر، إلى أن يستفيد بشكل أفضل من الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام وقدرتها على الدعوة إلى عقد اجتماعات مع مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة لحشد كل الأدوات المتاحة.

أما المجال الثالث فيتصل بتحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم. إن نطاق المخاطر التي يتعرض لها حفظة السلام والبعثات في اتساع ويشمل ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. ويمكن للأمانة العامة والدول الأعضاء أن تدعم الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بغية كفالة تجهيز أفرادها جيدا للتخفيف من تلك المخاطر. وتؤيد اليابان ما تبذله الأمم المتحدة من جهود بهدف وضع وتنظيم برامج تدريبية في مجالات من قبيل مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والاستخبارات في مجال حفظ السلام وتعزيز القدرات الطبية. وفي غضون ذلك، سيستمر ظهور مخاطر جديدة وغير معروفة حتى الآن. وعلى مجلس الأمن أن يحرص على إبرازها في مناقشاته بشأن مختلف بعثاته لحفظ السلام، حسب الاقتضاء.

ومع أخذ تلك المجالات في الاعتبار، تظل اليابان ملتزمة بالإسهام في تعزيز الأداء في مجال حفظ السلام ومواصلة الانخراط في المناقشات التي يجريها المجلس.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته وقيادته في مجال إصلاح حفظ السلام.

في السنوات الأخيرة، كان هناك اتجاه مقلق يتمثل في تزايد التهديدات بالعنف ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي الشهر الماضي فقط من شهر آب/أغسطس، تعرض حفظة السلام

الأداء العام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وموجزه السياساتي بشأن الخطة الجديدة للسلام. وأود أن أقتبس عبارة قوية من تقرير الأمين العام، وهي بمثابة تذكير صارخ لنا في هذه القاعة:

”إن الاقتتار إلى الوحدة داخل مجلس الأمن يمكن أن يؤثر سلبا على النفوذ السياسي لعمليات حفظ السلام وفعاليتها في دعم عمليات السلام“.

ونضم صوتنا إلى الأمين العام في إعادة تأكيد ضرورة مواصلة دفع جهود إصلاح قطاع حفظ السلام قدما بغية تمكين التكيف المرن مع البيئات الدينامية. وتؤكد اليابان من جديد دعمها لأولويات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لعام 2018 والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، كما تشعر بالنفاؤل إزاء الجهود الجماعية المبذولة حتى الآن لتعزيز الأداء بما يتماشى مع المبادرتين. وتظل جميع تلك الأولويات مهمة، بما فيها تحقيق التكافؤ بين الجنسين، فضلا عن الأدوات المتكاملة لإدارة الأداء والاتصال الاستراتيجي. والفترة المستهدفة للمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام هي نهاية هذا العام. ولذلك، بالإضافة إلى تقييم ما أنجز، يتحتم أن نحدد المجالات التي تتطلب تركيزا متجددا على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز ثلاثة مجالات.

ينتصل المجال الأول بمواصلة تعزيز الشراكات. فجهود حفظ السلام مبنية على الشراكات بين جميع الجهات صاحبة المصلحة ويشكل عمل الشراكات القادرة على الصمود بسلاسة أساسا لتحسين أداء البعثات. ويمكن للاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص، من بين منظمات إقليمية أخرى، أن يضطلع بدور أكبر على نحو متزايد في ذلك الصدد وأن يتحمل مسؤوليات أكثر من أي وقت مضى، لا سيما بالنظر إلى النمو الأخير في قدرته المؤسسية. وتشكّل مواصلة تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في مجالي بناء القدرات وتبادل الخبرات، إحدى المسائل التي يلزم أخذها في الاعتبار على النحو الواجب لتحسين الأداء العام لجهود حفظ السلام.

ويتعلق المجال الثاني بتعزيز التكامل الاستراتيجي والعملياتي، لا سيما استجابة للزيادة في عدد البعثات التي تمر بمراحل انتقالية.

2023 لاستكشاف شراكات مبتكرة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لتحقيق الأهداف الرئيسية للإدارة البيئية للأمم المتحدة.

وتشدد الولايات المتحدة على أهمية أن تواصل الأمانة العامة والدول الأعضاء العمل على تحسين أداء عمليات حفظ السلام. فتحسين أداء عمليات حفظ السلام جزء لا يتجزأ من مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام ومبادرته المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، وببينا القرار 2436 (2018) أنه يمثل أولوية للمجلس أيضا. ويجب على المجلس أن يواصل السعي إلى المساءلة عن ضعف الأداء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن يقوم بدوره لضمان حصول البعثات على الدعم الذي تحتاجه للنجاح.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد لاکروا على إحاطته.

على الرغم من تحديات العام الماضي، لا يزال حفظ السلام أداة لا بديل لها. وغالبا ما يكون حفظ السلام الرد الوحيد الممكن على التحديات الأمنية المعاصرة. إن منع نشوب النزاعات وبناء السلام وسيلتان مفيدتان لكنهما غير مناسبتين بمجرد اندلاع الأزمات. وللعمل في الميدان، يظل الوجود الأمني ضروريا في كثير من الحالات.

إن دور مجلس الأمن بالغ الأهمية، وقليل من المنظمات تقدم قدرات مماثلة لتكوين القوات والدعم اللوجستي. وحيثما تعمل الشراكات مع الدول المضيفة بفعالية، واصلت عمليات حفظ السلام تنفيذ ولاياتها لصالح السلام والأمن الدوليين.

ويعتمد نجاح عمليات حفظ السلام على وجود زخم واستراتيجية فيما بين الأطراف في الميدان. ويجب على الدول المضيفة أن تيسر تنفيذ ولايات حفظ السلام، ويجب ألا تستسلم لإغراء جعل الأمم المتحدة كبش فداء ولا لنداءات الإنذار من المرتزقة الذين ينشرون انتهاكات حقوق الإنسان وينهبون الموارد الطبيعية.

وتدين النتائج التي تحققت في عام 2023 بالكثير لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفي عام 2023، كثفت فرنسا جهودها

التابعون لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لاعتداء جسدي في بيلبا. إن العنف المرتكب ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة غير مقبول. وندعو الأمين العام والدول الأعضاء، ولا سيما الحكومات المضيفة، إلى بذل كل ما في وسعها لتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

إن أحد أكبر التهديدات المتزايدة لهذه السلامة هو المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. فحملات نشر المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، مثل تلك التي شهدناها تستهدف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعيق قدرات البعثات على حماية المدنيين والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتيسير الحوار السياسي. وتولد المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة عدم ثقة السكان المحليين في البعثة، مما يجعل حفظة السلام هدفا للعنف.

ويجب على بعثات حفظ السلام أن تشكل بشكل استباقي الرسائل العامة لتشمل معلومات وقائعية حول ولاية البعثة باللغات المحلية على منصات وسائط الإعلام التي يمكن الوصول إليها. ويجب على الحكومات المضيفة أيضا أن تزيد من جهودها لمكافحة حملات نشر المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي تستهدف بعثات الأمم المتحدة.

والإدارة البيئية مسألة شاملة تؤثر على سلامة وأمن حفظة السلام، وعمليات البعثات، والإرث الذي يتركه حفظة السلام وراءهم. إن زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الديزل يعني عددا أقل من قوافل الإمداد التي تعرض قوات حفظ السلام للهجمات، ويقلل ذلك من تدفق التمويل إلى الجهات الفاعلة في النزاع التي تتحكم في سلاسل الإمداد. وخلاصة القول هي: إن حفظ السلام الأكثر مراعاة للبيئة يؤدي إلى حفظة سلام أكثر أمنا وبيئات أكثر أمنا ونظافة للمجتمعات المضيفة.

ولتشجيع المزيد من الدعم لهذه الجهود، ستستضيف الولايات المتحدة حدثا جانبيا للاجتماع الوزاري بشأن حفظ السلام في أكرام عام

من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تضم أكثر من 88 000 فردا نظاميا ومدنيا. وقد أسهمت إسهاما هائلا وما زالت تعمل من أجل وقف الأعمال القتالية أو منع تجدد النزاعات العنيفة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الإيجابي والمعقد الذي تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، نشيد بالرجال والنساء الذين خدموا أو ما زالوا يخدمون للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في أماكن مختلفة من هذا الكوكب.

إن التحديات التي تشكلها النزاعات الطويلة الأمد والمطولة، والتي لا يتوفر فيها عنصر السلام حتى يتم حفظه، بسبب عوامل محلية وإقليمية وجيوسياسية وعبر وطنية معقدة، مثال صارخ على القيود التي تواجه ولايات طموحة أسندت دون أن يوفر لها ما يكفي من الدعم السياسي.

والطلب الذي قدمته مؤخرا حكومة مالي الانتقالية بسحب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمظاهرات الأخيرة ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشهد على التحديات التي تواجه بعض عمليات حفظ السلام اليوم.

ندرك أن حفظ السلام يظل قوة موحدة تجمع الدول الأعضاء حول رؤية مشتركة لصون السلام أو استعادته. ويتمتع حفظ السلام بشرعية دولية مستمدة من ولاية مجلس الأمن والدعم الدولي الواسع.

وفي ذلك الصدد، نتذكر التجربة الناجحة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، المنشأة بموجب القرار 797 (1992). لقد أنشأ مجلس الأمن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في إطار اتفاق السلام العام من أجل موزامبيق، المعروف أيضا باسم اتفاقات روما، الذي وقعت عليه حكومة موزامبيق والمقاومة الوطنية الموزامبيقية في 4 تشرين الأول/أكتوبر 1992.

لقد ساهمت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في نجاح إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتي انتهت بتسريح جنود الحكومة والمسلحين التابعين لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية.

من خلال تخصيص ما يقرب من 4 ملايين يورو من التبرعات. وعلى وجه الخصوص، دعمنا أيضا التحول الرقمي لحفظ السلام، والجهود المبذولة في مجال الاتصالات الاستراتيجية ومكافحة التلاعب بالمعلومات، فضلا عن مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتعمل فرنسا أيضا على تعزيز المهارات اللغوية. وما زلنا نشجع على تحقيق زيادة كبيرة في عدد النساء في عمليات حفظ السلام، ولا سيما في المناصب الإدارية.

ويجب أن يؤكد الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في أكرا في كانون الأول/ديسمبر من جديد رؤية سياسية لحفظ السلام. وسيطلب ذلك التزاما جماعيا من الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات وجميع الشركاء. ويجب الحفاظ على الزخم الذي ولدته الخطة الجديدة للسلام. وستواصل فرنسا الاضطلاع بدورها الكامل.

ويمكن مستقبل حفظ السلام في تعزيز الشراكات.

وأقصد هنا الشراكة مع الاتحاد الأفريقي وتمويل عمليات السلام الأفريقية من خلال الأُنصبة المقررة للأمم المتحدة. وستواصل فرنسا مشاركتها هذا العام في تقريب المواقف وإحراز تقدم نحو اعتماد قرار إطار.

وأشير أيضا إلى الشراكات مع الاتحاد الأوروبي. وتنتشر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر من 5 000 فردا، وتكمل عمليات الاتحاد الأوروبي وأدواته المالية عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما خصص الاتحاد الأوروبي 1,5 بليون يورو لدعم جهود منع النزاعات والأمن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للفترة 2021-2027.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون - بيير لاكروا، على إحاطته الهامة والمتبصرة.

نرحب بتقرير الأمين العام عن الأداء العام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن التوصيات الحسنة التوقيت لتحسين أدائها. ونقدر تقديرا عاليا أنه منذ عام 1948، تم نشر أكثر من 70 عملية

حفظة السلام متحدين تحت راية الأمم المتحدة في مناطق البعثات في جميع أنحاء العالم. وهم ينشرون السلام في مناطق النزاع ويزرعون الأمل في نفوس السكان المحليين. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع ذوي الخوذ الزرق الذين يخدمون في الخطوط الأمامية لحفظ السلام.

يشهد الوضع الدولي تغيرات عميقة، حيث تنشأ القضايا الساخنة الواحدة تلو الأخرى وتستمر النزاعات الجيوسياسية بلا هوادة. وتواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مشاكل ومهام وتحديات جديدة متزايدة الأهمية. ومنذ وقت ليس ببعيد، طرح الأمين العام غوتيريش خطته الجديدة للسلام والتي وفرت مرجعا مهما للدول الأعضاء لمناقشة قضية السلام وزيادة تحسين عمليات حفظ السلام. وفي ظل هذه الظروف الجديدة، ينبغي أن تكون لعمليات حفظ السلام أدوار محددة بوضوح وأن تعالج مواطن ضعفها وأوجه قصورها لكي تخدم الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على نحو أفضل.

وأود أن أتناول أربع نقاط بغية النهوض بالخطة الجديدة للسلام. أولاً، يجب أن تظل عمليات حفظ السلام سياسية. فعمليات حفظ السلام مكتملة للجهود السياسية والدبلوماسية، وهي وسيلة وليست غاية. وشدد الأمين العام غوتيريش في خطته الجديدة للسلام على وجوب نشر عمليات السلام على أساس عملية سياسية واضحة ودعمها لها. ويجب ألا تغفل بعثات حفظ السلام، بدءاً بإنشاء ولاياتها ونشرها إلى تنفيذ ولاياتها وتسيير عملياتها، عن الهدف الأساسي المتمثل في خدمة التسويات السياسية وألا تحيد عن الاتجاه العام المتمثل في دعم الجهود الدبلوماسية.

إن الحكومات المضيفة وشعوبها هي القوة الدافعة للسلام والتنمية في بلدانها. ويشكل كسب ثقة الحكومة المضيفة ودعم السكان المحليين الأساس والشرط المسبق لسلاسة سير عمليات حفظ السلام، كما أنه شرط أساسي لضمان خدمة العملية السياسية. وقد اجتذب انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مؤخراً اهتمام جميع الأطراف، وكانت المقاومة التي واجهتها

وأرست الأساس لإنشاء الجيش الجديد - قوات الدفاع المسلحة لموزامبيق. كما قادت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق الانتقال السلمي من خلال العملية السياسية في البلد، مما هيا الظروف المواتية لإجراء أول انتخابات عامة متعددة الأحزاب في عام 1994.

ونفهم أن نجاح عمليتي صنع السلام وحفظ السلام في موزامبيق يعزى إلى حد كبير إلى مجموعة من العوامل التمكينية: توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف والدعم الساحق من شعب موزامبيق نفسه؛ ووجود أهداف واضحة ومحددة جيداً من جانب أطراف النزاع، على النحو الوارد في اتفاقات روما للسلام العام؛ والدعم القوي من منطقة الجنوب الأفريقي والأمين العام، إلى جانب تماسك ووحدة مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل، فيما يتعلق بالولاية؛ والموارد الضرورية - البشرية والمادية والمالية - المتاحة للعملية.

ومن الإنصاف القول بأن المرء سيجد، وراء كل عملية حفظ سلام ناجحة، بعض أو كل العناصر المذكورة أعلاه. ولذلك، فإن الأفكار المتعمقة والدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة موزامبيق تشير بوضوح إلى أن أي عملية لحفظ السلام لا يمكن أن تتجح في تحقيق أهدافها الرئيسية عندما لا تتوفر الإرادة السياسية الكافية للسلام بين أصحاب المصلحة الرئيسيين أو عندما لا يشارك فيها الشعب أو عندما لا يشارك المجتمع الدولي مشاركة بناءة أو عندما لا تتوفر الموارد، بما في ذلك الموارد المالية.

وتود موزامبيق أن تؤكد من جديد دعمنا لإدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تماشياً مع القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن. ونعتقد أن القرار كان له أثر إيجابي على الفعالية التشغيلية لعمليات حفظ السلام.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته وأهنته على زيارته الناجحة إلى الصين مؤخراً.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة مهمة لصون السلام والأمن الدوليين. وبينما نتكلم الآن، هناك قرابة 90 000 من

ثالثاً، ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تستخدم القوة بحذر. فعلى مدى العقود القليلة الماضية، استمرت ممارسة وعقيدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في التطور ولكن المبادئ الأساسية الثلاثة لم تتغير، وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس أو لحماية الولاية. وفي السياق الحالي، هناك حاجة ماسة إلى تحديد الخط الفاصل بين حفظ السلام وإنفاذ السلام. وعلينا أن نعتمد نهجاً حذراً جداً إزاء السماح لقوات حفظ السلام بالقيام بمهام هجومية أو دعم المناطق أو البلدان ذات الصلة في تنفيذ عمليات عسكرية. ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب السيناريوهات التي تكون فيها قواعد الاشتباك الخاصة بالبعثة فضفاضة جداً أو التي يؤدي فيها الاستخدام غير الحصري للقوة إلى نشوب نزاعات بين الأطراف، وكلا الأمرين من شأنه أن يعرض حفظة السلام للخطر.

وفي ظروف استثنائية جداً، يمكن للمجلس أن يأذن ببدء عمليات لإنفاذ السلام أو أن يمنح عمليات حفظ السلام ولاية هجومية، ولكن يجب ألا يكون ذلك إلا الملاذ الأخير بعد استفاد جميع الخيارات الأخرى. ولا بد من تحديد السيناريوهات والولايات والهيئات المسؤولة واستراتيجيات الخروج بوضوح ويجب إنشاء آليات صارمة للمساءلة. وكما أبرز الأمين العام غوتيريش في خطته الجديدة للسلام، فإن أي إجراء لإنفاذ السلام يأذن به المجلس يجب أن يتماشى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. رابعاً، يجب على عمليات حفظ السلام أن تواكب العصر. وقد شهدنا التطور السريع والتطبيق الواسع للتكنولوجيات الناشئة في السنوات الأخيرة. ويجب أن تتكيف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع التطورات الجديدة وأن تعجل بتحولها الرقمي. فمن ناحية، ينبغي استخدام التكنولوجيات الناشئة لتمكين عمليات حفظ السلام من تحسين إمامها بالحالة واتصالاتها الاستراتيجية وقدراتها الأخرى. ومن ناحية أخرى، من المهم التأكد من أنها آمنة وموثوقة، ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب إساءة استخدامها أو استخدامها المغلوط أو استخدامها لأغراض خبيثة. وما فتئت المخاطر المتزايدة التي يتعرض لها حفظة السلام تشكل مسألة رئيسية لعمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة. فقد أطلقت النار على

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بولايتها مثيرة للقلق. وينبغي للأمم المتحدة أن تستخلص الدروس المناسبة وأن تواصل تحسين جهودها في حفظ السلام. ولهذا السبب أيضاً، نؤيد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في مواصلة تعزيز اتصالاتها مع الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني في إطار الوفاء بولايتها.

ثانياً، ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تعزز شراكاتها. فعمليات حفظ السلام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأعمال الأمم المتحدة الإنمائية والاجتماعية والإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الأعمال ولا يمكن أن تتجح من دون التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والجهات المانحة والبلدان المضيفة والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين. وتشدّد الخطة الجديدة للسلام أيضاً على أن عمليات السلام ينبغي أن تستفيد استفادة كاملة من مجموعة قدرات وخبرات منظومة الأمم المتحدة بأسرها وشركائها كجزء من منظومة تعددية أطراف مترابطة وشراكات معززة.

ومن الضروري تعزيز التنسيق بين حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي النظر في مقترحات بناء السلام خلال المرحلة الأولية لنشر عمليات حفظ السلام ويجب صياغة استراتيجيات انتقالية لدعم البلدان المضيفة في تحسين قدرتها على التنمية المستقلة وإرساء أساس متين للسلام والاستقرار الدائمين. ويجب أن نعزز التنسيق بين عمليات حفظ السلام والوكالات المقيمة التابعة للأمم المتحدة لتمكين كل منها من تنفيذ ولاياتها في ميادين التنمية المستدامة والمساعدة الإنسانية والمرأة والطفل وغيرها من المجالات والاستفادة بصورة كاملة من مزاياها النسبية بغية تحقيق التآزر. وهناك أيضاً حاجة إلى تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية دعم الجهود الرامية إلى الاعتماد على القدرات الإقليمية لحل المسائل الإقليمية. وينبغي أن ندعم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في الجهود الرامية إلى تحسين قدراتها المستقلة على حفظ السلام وإيجاد أوجه تآزر مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الأمين العام وثيقة جديدة يقترح فيها تدابير لتعزيز عمليات حفظ السلام ومعالجة مسألة إنفاذ السلام. وينبغي تحليل التوصيات القيمة الواردة في الخطة الجديدة للسلام تحليلاً دقيقاً لضمان أن تكون عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة وأن تظل واحدة من أقوى أدوات المنظمة، ولا سيما لدى مجلس الأمن. ونعتقد، على سبيل المثال، أن الولايات يجب أن تكون واضحة ومحددة الأولويات وقابلة للتحقيق، وأنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يتجنبوا اقتراح ولايات غير واقعية. ويجب أن نضع نصب أعيننا دائماً الغرض الأساسي للبعثة وأن نفصل مهامها الأساسية عن مهامها الثانوية.

ومن الحيوي أيضاً ضمان توفير الموارد الكافية للولايات ودعم عمليات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في أفريقيا، حيث يمثل انتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدول تهديداً. ونتفق أيضاً مع الأمين العام على أنه ينبغي نشر عمليات حفظ السلام دعماً لعمليات سياسية محددة بوضوح. ونعتقد أن المبادئ الأساسية الأخرى لحفظ السلام، مثل موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس ودفاعاً عن ولاية يأذن بها المجلس، هي أيضاً مفتاح لنجاح العمليات.

وأود أن أتناول التحديات والفرص التي تمثلها التطورات التكنولوجية السريعة اليوم لعمليات حفظ السلام، ولا سيما تلك المتعلقة بالاتصالات. ويمكن للحلول التكنولوجية أن تساعد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الوفاء بولاياتها على نحو أكثر فعالية في البيئات المعقدة عن طريق تيسير التكيف مع ديناميات النزاع المتغيرة، في جملة أمور. ويمكن للتكنولوجيا أن تعزز قدرات الإنذار المبكر والعمل المبكر وأمن المخيمات والقوافل، مع وجود اتصال مستقر بالإنترنت وشبكات اتصالات متكاملة. ويمكن لذلك أيضاً تحسين رصد النزاعات وتحليلها وتعزيز كفاءة الطاقة والحد من التلوث البيئي. ومن مسؤوليتنا تعزيز التنمية التكنولوجية وتسخيرها بوصفها أداة تمكينية للسلام.

إن أمن حفظة السلام أمر بالغ الأهمية. ومع التكنولوجيات الجديدة جاءت أشكال جديدة من المضايقات. ويجب بذل كل جهد

وحدة للطائرات العمودية التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي خلال عملياتها منذ وقت ليس ببعيد. وتعرض أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للمضايقة أثناء قيامهم بدوريات. وتعرضت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للهجوم أثناء تنفيذ الانسحاب الذي كلفت به. كل حادث من تلك الحوادث يدق ناقوس الخطر بالنسبة لنا. وعندما تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تهديدات وتحديات جديدة، يجب عليها أن تتكيف وتستجيب بشكل فاعل. وتقف الصين على أهبة الاستعداد، بصفتها رئيساً مشاركاً لمجموعة الأصدقاء المعنية بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، لبذل جهود أكبر لتنفيذ القرار 2518 (2020) تنفيذاً كاملاً وتعزيز المناقشات مع جميع الأطراف المعنية من أجل الحماية المشتركة لسلامة وأمن ذوي الخوذ الزرق.

وما برحت الصين مشاركاً نشطاً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومساهماتاً هاماً فيها. وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، أرسلنا أكثر من 50 000 من حفظة السلام إلى العمليات في أكثر من 20 بلداً، مما جلب السلام والأمل للناس في مناطق النزاع. وستواصل الصين دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بنشاط وتسهيلها والمشاركة فيها وزيادة إسهاماتها في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد بيريز لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر السيد لأكروا على إحاطته التي قدمها اليوم، وبتقديم الشكر للأمين العام على تقريره عن عمليات حفظ السلام، وبالإشادة بجميع الرجال والنساء الذين يخدمون أو خدموا فيها على مدى أكثر من 75 عاماً، في ظروف صعبة، بينما يعرضون رفاهم وحتى حياتهم للخطر للوفاء بأحد الوعود التي تأسست عليها منظماتنا.

يشكل العديد من أفراد قواتنا المسلحة الذين يخدمون حالياً في العديد من عمليات حفظ السلام دليلاً حياً على دعم إكوادور التاريخي لذلك العمل. ولا تزال إكوادور ملتزمة بمواصلة تحسين عمليات حفظ السلام وبدعم مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي أيدتها الأمين العام أنطونيو غوتيريش على مدى السنوات الخمس الماضية، واستراتيجيتها التنفيذية للعمل المعزز من أجل السلام. قبل بضعة أسابيع، قدم لنا

وعلى نحو ما أكد العديد من زملائي، منذ إنشاء مفهوم عمليات حفظ السلام قبل 75 عاماً، تغيرت طبيعة النزاعات ولايات البعثات تغيراً كبيراً. ولهذا السبب يذكر الأمين العام في خطته الجديدة للسلام، كما ذكر زميلي ممثل إكوادور من فوره، ما يلي:

”أصبحت الفجوة بين ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما يمكن أن تتجزه هذه البعثات بالفعل واضحة“.

ولذلك، نحن بحاجة إلى تكييف أدواتنا لسد تلك الفجوة بسرعة. وتلك مهمة أمام المجلس والأمم المتحدة نفسها وجميع الدول الأعضاء. وأشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جون - بيير لاکروا، على إحاطته، ولا سيما على تذكيرنا بجميع قصص نجاح حفظ السلام. وأرحب بالتقرير المرحلي الثالث عن تنفيذ المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ويجب أن تستمر المبادرة، ونحن نؤيدها تأييداً كاملاً. وتبين توصيات الأمانة العامة أننا بحاجة إلى التفكير بتعمق في إصلاح حفظ السلام. وأود أن أوجز ثلاث نقاط نعتبرها أساسية.

أولاً، على المجلس أن يكفل أن تسترشد عمليات السلام أساساً بالسياسة وأن تدعم تلك العمليات عملية سياسية محددة بوضوح، تشمل المرأة بطبيعة الحال. ويستتبع ذلك أيضاً إعادة تصور الشراكات مع المنظمات الإقليمية بصفة عامة والاتحاد الأفريقي بصفة خاصة، من أجل وضع نماذج معيارية ومرنة للبعثات. وفي هذا الصدد، تسلم سويسرا بأن التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام والمرن لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي سيكون أداة هامة للمجلس. وغني عن القول إننا سندعم جميع الجهود التي وصفها زميلنا ممثل غانا من فوره. ولهذا السبب أيضاً، نظمنا خلال رئاستنا مناقشة بشأن الموضوع ترأسها نائب رئيسنا (انظر S/PV.9315).

ثانياً، يجب أن تظل حماية المدنيين بأوسع معانيها محور تركيزنا. وجميع البعثات التي يأذن بها المجلس ملزمة باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ويجب أن يكون ذلك شرطاً مسبقاً لتوفير التمويل والدعم من جانب الأمم المتحدة، ويتطلب هياكل وعمليات وموارد كافية. وتكتسي سياسة

ممکن لا لضمان الأمن المادي لحفظه السلام فحسب، بل أيضاً لحمايتهم من المراقبة الإلكترونية وانتهاكات الخصوصية والتهديدات عبر الإنترنت. يتطلب ذلك مكافحة الزيادة المثيرة للقلق في المعلومات المغلوطة والمضللة وأثرها السلبي على سلامة أفراد حفظ السلام وعلى تنفيذ الولايات بشكل أعم. لطالما كان الاتصال الاستراتيجي أداة هامة لمنظمتنا. وقد أضاف التغيير التكنولوجي السريع والثورة الرقمية طبقة غير مسبوقة من التطور والتعقيد، ولكنهما يوفران أيضاً فرصاً للاتصال لتعزيز التحسين في أداء بعثات حفظ السلام. فعلى سبيل المثال، ينبغي استخدام الاتصالات الاستراتيجية لإدارة التوقعات بين المجتمعات المحلية، والتصدي للمعلومات المغلوطة والمضللة، والمساعدة على بناء الثقة بين أعضاء عمليات حفظ السلام وسكان المناطق التي تعمل فيها، والتوافق بفعالية مع تخطيط البعثة وعملها، والمساهمة في حماية المدنيين. وينبغي لجهود الاتصال الاستراتيجي أن تستخدم بفعالية جميع التكنولوجيات المتاحة وأن تسعى إلى التنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية والوطنية والمحلية التي هي أكثر إماماً بالتضاريس وبالخصائص المميزة للمجتمعات المحلية المعنية. إن مبادرة حملة ”السلام يبدأ بي“ التي انطلقت في الآونة الأخيرة تسير في الاتجاه الصحيح، وبدأت تحقق بالفعل نتائج إيجابية وفقاً لتقرير الأمين العام. وسأختتم بياني بتذكيرنا بأهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، لأن السلام الدائم يقوم على التنمية وتهيئة الفرص وتحسين الظروف المعيشية واحترام سيادة القانون. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي سنحقق بها الاستقرار والأمن في الأجل الطويل ونقل ذلك ضرورة عمليات حفظ السلام.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): نشأت فكرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عندما فرضت الحرب الباردة نفسها على عمل مجلس الأمن. وقد أنقذت تلك العمليات أرواح ملايين المدنيين على مدى العقود القليلة الماضية. ولذلك، أود أن أبدأ بشكر ذوي الخوذ الزرق على قيامهم بعمل استثنائي كل يوم، وغالباً في ظروف صعبة وفي بعض الأحيان بتضحيات شخصية كبيرة.

أود أن أبدأ بالتأكيد على أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤدي دورا محوريا لا يقدر بثمن في تعزيز الاستقرار وحماية المدنيين في بعض من أكثر المسارح تعقيدا وخطورة في جميع أنحاء العالم. وإن شجاعة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وتضحياتهم والتزامهم يمكن البعثات من مواصلة العمل في سياقات سياسية وأمنية متزايدة الصعوبة. ولا تزال مالطة ثابتة في التزامها بأمن حفظة السلام وسلامتهم. وندين بشدة جميع الهجمات على بعثات حفظ السلام، التي قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب بموجب القانون الدولي. ويساورنا القلق إزاء التحديات المتزايدة التي يواجهها حفظة السلام على أرض الواقع. فهي تشكل تهديدا مستمرا لأنهم وتعود قدرتهم على تنفيذ الولايات. وفي هذا الصدد، نشجب الحالات المتكررة لفرض قيود على حرية التنقل والوجود المتزايدين للمرتزقة في مناطق العمليات. ونرحب بالقرار الأخير للأمين العام ونؤيد بقوة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وخطة تنفيذ المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ونعتقد أن اتباع نهج شامل إزاء تلك المسائل الجامعة هو أفضل طريقة لتحسين عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على أربعة مجالات رئيسية للتنفيذ.

أولا، إن وجود ولايات واضحة وذات مصداقية وواقعية شرط أساسي لنجاح بعثات حفظ السلام. ويجب أن تكون الولايات متصلة في استراتيجية سياسية أوسع نطاقا تعطي الأولوية لحماية الطفل والمرأة والسلام والأمن والعمل المناخي، والتي تعتبر أساسية لتحقيق السلام المستدام. وتولي مالطة أهمية كبيرة لحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان بوصفهما من المسؤوليات الأساسية لبعثات حفظ السلام. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن تلك المهام تقع على عاتق الدولة المضيفة، فإننا نشدد على أن التعاون الوثيق مع جميع الجهات المعنية المحلية والإقليمية والمتعددة الأطراف أمر أساسي وينبغي دعمه.

ثانيا، نؤكد من جديد على أهمية ضمان دمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أولويات المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وقد أدى الأثر الحفاز لهذه الخطة على الفعالية التشغيلية لعمليات حفظ السلام إلى تعزيز الإنذار المبكر وزيادة حماية النساء

الأمم المتحدة للعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان أهمية خاصة الآن، على سبيل المثال في سياق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أثرت فيها مسألة دعم القوات غير التابعة للأمم المتحدة.

ثالثا، هناك الآن توقعات مشروعة لإثبات فعالية البعثات. فالفعالية ليست خط الدفاع الأول ضد المعلومات المضللة فحسب، ولكنها مسؤولية أخلاقية تجاه السكان المتضررين ودافعي الضرائب لدينا. ويؤكد توفير سويسرا لخبير في ذلك المجال لإدارة عمليات السلام دعما لتنفيذ وتطوير النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. والهدف من ذلك هو تعزيز الصلة بين تقييم الأداء والتخطيط وإعداد الميزانية. ونرحب كذلك بالتطورات في مجال الأداء البيئي، تماشيا مع استراتيجية إدارة الدعم التشغيلي. ويساعد ذلك على الحد من الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وقد أصبح تخضير البعثات الآن مبدأ توجيهيا.

وتلتزم سويسرا بإجراء مناقشة متعمقة لإصلاح عمليات حفظ السلام. ولهذا السبب نظمنا حلقة عمل بشأن هذا الموضوع مع المعهد الدولي للسلام خلال فترة رئاستنا. وأبرزت المناقشة الحاجة إلى تطوير قدرات القوى الإقليمية، وتعزيز الهياكل الحالية، وترشيد الولايات. وعلى نحو ما قالت كارين لاندغرين، المديرية التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن والرئيسة السابقة لعدة بعثات للسلام، في المناقشة بشأن عمليات السلام في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، "تحتاج عمليات السلام الملائمة للوقت المعاصر إلى استنباط نهج جديدة تشمل الاستجابة للأسباب والدوافع الكامنة وراء النزاع". (S/PV.9181، الصفحة 7).

وتتيح لنا الخطة الجديدة للسلام فرصة فريدة للقيام بذلك، وستواصل سويسرا الإسهام فيها بنشاط وبشكل بناء. أو، كما قيل بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لحفظ السلام، "السلام يبدأ بي، وبكم، وبنا جميعا".

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لآكروا على إحاطته الشاملة والزاهرة بالمعلومات.

الظروف إجراء تشخيص واضح لمواطن قوة عمليات حفظ السلام وحدود قدراتها وإعادة ابتكارها من خلال حلول ملموسة ومناسبة حتى تتمكن من الاستجابة بفعالية للحقائق المحددة لكل حالة على أرض الواقع.

وباعتبار عمليات حفظ السلام العمود الفقري لاستراتيجية الأمم المتحدة الأمنية، فقد ظلت منذ أمد بعيد أداة هامة، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين وتعزيز سيادة القانون ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وفي عدد من البلدان في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم، تقدم عمليات حفظ السلام إسهاما كبيرا في الإشراف على عمليات الانتقال السياسي السلمي والحد من الأعمال القتالية وتعزيز المصالحة وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي بعض الحالات المساعدة على إرساء سيادة القانون. ومع ذلك، فإن تعقيد التهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين - مثل تلك التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف، والجرائم الإلكترونية ونهب الموارد وتغير المناخ - قد أضعف تدريجيا أداء عمليات حفظ السلام وأبرز حدود الولايات التي غالبا ما تكون منفصلة عن الحقائق في الميدان.

والمغادرة المتسارعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بعد 10 سنوات فقط من نشرها، في وقت لا يزال فيه البلد يواجه تحديات أمنية كبرى؛ والتشكيك في جدوى وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالنظر إلى استمرار انعدام الأمن في شرق البلد؛ والزيادة في الشكاوى العامة بشأن بعثات حفظ السلام، ناهيك عن العنف ضد حفظة السلام، كلها حقائق تدق أجراس الإنذار وتجبرنا على تعلم الدروس وإعادة صياغة حلولنا.

أولاً، من الضروري وضع ولايات مبتكرة تتكيف مع مساح عمليات محددة. وبطبيعة الحال، لكي نكون أكثر فعالية، فثمة حاجة إلى تحسين عمليات إعداد حفظة السلام قبل النشر.

ثانياً، من الضروري الإصغاء إلى البلدان المعنية والسكان الذين يتطلعون بشكل مشروع إلى استعادة السلام من خلال تقديم استجابات

والفتيات من خلال الدوريات المراعية للمنظور الجنساني وإشراك المجتمعات المحلية، بما في ذلك مع الشباب. ويتطلب تعزيز ودعم التكافؤ بين الجنسين في حفظ السلام آليات دعم للنساء المنتشرات وقيادة تستجيب للمنظور الجنساني، ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة العامة في ذلك المجال. فلا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع جوانب بناء السلام وحفظ السلام.

ثالثاً، تسلم مالطة بالآثار السلبية المحتملة التي قد تترتب على عمليات حفظ السلام على البيئة والاقتصاد المحلي والعلاقات مع المجتمعات المضيفة. وتحقيقاً لتلك الغاية، من الضروري ضمان أن يزيد مجلس الأمن من تركيزه على الإدارة البيئية وأن ينشر بعثات خضراء مسؤولة تحقق أقصى قدر من الكفاءة في استخدامها للموارد الطبيعية. ونشدد على ضرورة المعالجة الشاملة للأثر البيئي لعمليات حفظ السلام بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

رابعاً، من الأهمية بمكان ضمان حصول بعثات حفظ السلام على تمويل كاف ويمكن التنبؤ به. ونود أن نذكر المجلس بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما فتئت تسهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتشكل معاً ثاني أكبر مساهم مالي في ميزانية حفظ السلام.

وفي الختام، بينما نسلم بأنه لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لمواجهة التحديات التشغيلية الجديدة والمتغيرة على نحو سريع، فإننا نؤكد من جديد استعدادنا لدعم الجهود الرامية إلى تحسين عمليات حفظ السلام على جميع المستويات.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام لآكروا على إحاطته بشأن حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

لقد كانت فعالية عمليات حفظ السلام موضع اختبار لعدد من السنوات، بينما أصبحت الحاجة الماسة إلى تكييفها مع التحديات الأمنية العديدة اليوم واضحة. ومن المهم بصفة خاصة في ظل هذه

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا. أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته الشاملة. ونرحب بتقرير الأمين العام الذي يسلط الضوء على الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونؤيد بقوة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والخطة اللاحقة المتعلقة بالمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام اللاحقة للفترة 2021-2023.

مما لا شك فيه أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تظل وسيلة لا غنى عنها للحفاظ على السلام والسعي إلى إيجاد حلول سياسية في أجزاء كثيرة من العالم. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، كان قرابة 90 000 فرد لا يزالون في الخدمة وكانت أكثر من 70 عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منتشرة في أجزاء مختلفة من العالم، حيث يتفانى أفرادها في صون السلام ومنع استمرار العنف والنزاعات. وعلى مر التاريخ، كانت تلك البعثات محورية في تعزيز حقوق الإنسان ودعم مبادرات المساواة والنهوض بإصلاح الحكم والأمن والعدالة.

وهناك العديد من قصص النجاح. فقد كان لتدخل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في طمبرة خلال نزاع عام 2021 دور فعال في إنشاء قاعدة مؤقتة لوقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وتيسير الحوار. وتعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلا كل لتحقيق الاستقرار منذ انتخابات عام 2018 ولحماية أكثر من 100 000 نازح داخليا. وسهلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مفاوضات السلام وإيصال المساعدات الإنسانية إلى ما يقرب من مليوني شخص في عام 2022. ونجحت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الحفاظ على وقف إطلاق النار منذ عام 2006 ويُنسب إليها الفضل عن حق في دورها في الردع. وتسهم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إسهاما كبيرا في حماية المدنيين على الرغم من الصعوبات التي تواجهها من حيث الدوريات والقوافل والقواعد الثابتة والمؤقتة. وكثيرا ما كانت المخاطر الأمامية لحفظة السلام بمثابة ملاذ للنازحين بسبب النزاعات العنيفة والأعمال الإرهابية.

موحدة ومتنوعة باستطاعتها أن تُمكن الدول الهشة من الخروج من الأزمات الدورية المتعددة الأبعاد التي تواجهها.

لم يعد من الممكن التشكيك في استعداد الاتحاد الأفريقي للإسهام في حل الأزمات الأمنية التي تقوض القارة، وقد تجلى ذلك في مناسبات عديدة. وفي ضوء التحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة، تشكل عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أو التشكيلات المختلطة مثل، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، عناصر رئيسية يمكن أن تمثل مستقبل صون السلام والأمن الدوليين في أفريقيا. ولذلك، ثمة حاجة ملحة إلى تحديد شراكة أكثر فعالية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمكن تعزيزها بتوفير تمويل مناسب وموثوق ويمكن التنبؤ به لجهود السلام والأمن التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. وترى غابون أن هذا التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تمشيا مع مبدأ الولاية الاحتياطية، يوفر حلا ملموسا لقضايا منع نشوب النزاعات وإدارة التحديات المرتبطة بالإرهاب، ولا سيما في منطقة الساحل، وبناء السلام في القرن الأفريقي على وجه الخصوص.

وأود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بتعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وبالتحول الرقمي لتلك العمليات، فضلا عن المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام والخطة الجديدة للسلام اللتين قدمهما الأمين العام. وأود أيضا أن أدعو إلى زيادة إدماج التعددية اللغوية والتفاعل بين الثقافات في عمليات حفظ السلام. فالمهارات اللغوية عوامل يمكن أن تعزز أداء البعثات وتساعد في بناء الثقة مع البلدان المضيفة. كما أنها تسهم في سلامة وأمن الموظفين وتيسر التفاعل مع المجتمعات المحلية. وفي ذلك الصدد، أشيد بالمنظمة الدولية للفرنكوفونية التي ما فتئت تدعم مشاركة الناطقين بالفرنسية في عمليات حفظ السلام منذ قرابة عقدين من الزمن، ولا سيما من خلال بناء قدرات الوحدات الموفدة من بلدان ناطقة بالفرنسية.

أخيرا، أود الإشادة بنوي الخوذ الزرق المنتشرين في جميع أنحاء العالم والذين يظهرون هذا القدر من الالتزام والشجاعة ورتاء حفظة السلام الذين لقوا حتفهم أثناء أداء واجبهم.

بعثات حفظ السلام أن تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية حتى يتمكن الناس من رؤية وفهم أن بعثات الأمم المتحدة ليست موجودة لتنفيذ بعض الولايات النظرية والمبهما بل لمساعدتهم وحمايتهم بكل طريقة ممكنة؛ وأنها ليست هناك لمجرد أنها مكلفة بذلك، ولكن لأن هناك حاجة إليها؛ وأنها بينما تمثل الأمم المتحدة، فإنها تعمل فحسب من أجل الناس. إن سلامة حفظة السلام أمر بالغ الأهمية، وتُظهر الزيادة في التحقيقات الوطنية التي تتناول أعمال العنف ضدهم التزامنا بالعدالة. ويجب أن نحقق العدالة لحفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم وأن نردع أعمال العنف مستقبلاً ضد أولئك الذين يخدمون مع ذوي الخوذ الزرق. وينطبق الشيء نفسه على تحسين أداء وشفافية عمليات حفظ السلام في إطار معايير وأنظمة للتقييم، على النحو المبين في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام.

أخيراً، فإن إشراك المرأة في حفظ السلام يكفل استيعاب الجميع ويجلب التنوع ويدعم المساواة بين الجنسين. كما أنه يعزز تسوية النزاعات وجهود تحقيق السلام المستدام من خلال توفير وجهات نظر متنوعة ومهارات تفاوضية وحماية الفئات الضعيفة في مناطق النزاع، ولا سيما النساء والأطفال. ويتمشى تعزيز المساواة بين الجنسين مع مبادئ الأمم المتحدة التي تشدد على الأدوار والحقوق النشطة للمرأة في المجتمع.

في الختام، نحیی تفاني حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وشجاعتهم في جميع أنحاء العالم ونرثي أولئك الذين جادوا بأرواحهم في خدمة قضية السلام النبيلة على مدى السنوات الـ 75 الماضية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة 16/50.

ولكن الحقيقة هي أن النزاعات أصبحت معقدة بشكل متزايد، متأثرة بعوامل محلية وجيوسياسية وعبر وطنية، مما يكشف عن فجوات بين ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتنفيذ العملي وأحياناً توقعات البلدان المضيفة. وقد أصبحت موامة الولايات مع الواقع التشغيلي، لا سيما في النزاعات الصعبة والمطولة، أمراً صعباً للغاية. وأدى ذلك إلى زيادة التوقعات، والتي تكون غير واقعية أحياناً. وعندما لا تتحقق تلك التوقعات، يتبعها انتقاد متزايد، بل ومواقف عدائية في بعض الحالات. ومن ثم، فإن تفهم البلدان المضيفة وتعاونها ودعمها أمور أساسية لكفالة تمكن حفظة السلام من تنفيذ ولاياتهم والتمتع بحرية الحركة حتى يتسنى لهم تنفيذ مهامهم بأمان. وعندما تتحطم الثقة، فإن من سيدفع الثمن سيكون تنفيذ الولاية، وفي نهاية المطاف، السلام وحماية المدنيين.

وبناء على طلب البلد المضيف، يجري سحب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وستبدأ بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قريباً مرحلتها الانتقالية. وما زلنا نشعر بالقلق من أن الأزمة الأمنية التي عجل بحدوثها نشاط عتاة المرتزقة في أماكن مختلفة، والمعروف عنهم عدم اهتمامهم بأرواح الأبرياء، تهدد بزيادة تفاقم ضعف السلام والاستقرار بعد انسحاب الأمم المتحدة. وفي حين أن بعثات الأمم المتحدة وولاياتها ليست فوق مستوى النقد، يجب على الحكومات المستاءة أن تعلم أن اللجوء إلى المرتزقة ينبغي ألا يتم باستخفاف. فقد يثبت أنه خيار خاطئ وغادر ومكلف، وحتى خطير.

كما ذكر العديد من المتكلمين اليوم، في عصر وسائل التواصل الاجتماعي، تشكل المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة تهديداً كبيراً. ولمواجهة المعلومات المغلوطة والروايات المشوهة، يتعين على